حـــوار

بقلم: احمد طلعت

الفـــســـاد..!!

قالى لى صديق كبير كان يشغل - الى وقت قريب - منصبا هاما فى الدولة انه يعترف بأن هناك بعض الفساد فى أجهزة الدولة لكنه لايعرف بالتحديد (حجم) هذا الفساد حتى يمكن وصفه بانه ظاهرة عامة أم مجرد وقائع (فردية) تبالغ الصحافة فى نشر تفاصيلها مما يوحى للقارئ العادى بان الفساد قد وصل الى كل المواقع وعلى كل المستويات.

ويضيف الصديق الكبير بان الفساد موجود فى كل بلاد العالم سواء فى ذلك البلاد الديمقراطية وتلك التى تحكم حكما دكتاتوريا.

ونحن نتفق مع الصديق الكبير فى أن (قلة) من المفسدين موجودة فى كل المجتمعات بل ان وجود بعض مظاهر الفساد فى تلك المجتمعات هو ذاته اصدق دليل على سلامة انظمة الحكم فيها، فهو من جهة يدل على ان اجهزة الاعلام فى تلك المجتمعات تقوم بدورها فى الكشف عن الفساد دون وصاية من احد ودون مجرد(توجيه) من احد، ومن جهة اخرى فان ظهور الفساد يؤدى - فى تلك المجتمعات - الى ملاحقة اصحابه ومطاردتهم من كل قطاعات المجتمع، سواء فى ذلك باحكام القانون او بالعقوبات (السياسية) التى تؤدى الى عزلهم عن الحياة العامة بكل ما فيها من المناصب العامة. واوضح مثال لذلك هو الرئيس الامريكى الأسبق نيكسون الذى اضطر للاستقالة من ارفع مناصب الدولة بعد ان ثبت عليه مجرد علمه بحديث تليفونى جرى فى البيت الابيض(وانكر) علمه بهذه الواقعة.

وليست العقوبة هى المهمة فى ذاتها، القانونية فيها او السياسية، وانما الاهم من ذلك هى شعور كل من يتولى وظيفة عامة بان الاضواء مسلطة عليه من الصحافة ومن اجهزة الرقابة، وبان مستقبله فى العمل العام او العمل السياسى مهدد فى اى لحظة ينكشف فيها امره، وهذا الشعور فى ذاته هو الذى يجعل «المنحرف» يفكر الف مرة قبل أن يقبل على الفساد أو يشارك فى الانحراف. وهذا هى الضمانة (الوقائية) ضد الفساد قبل ان يأتى دور الضمانة العقابية.

ويأتى بعد ذلك مفهوم المال العام، فهو فى الدولة المتحضرة لايقاس بقيمته وانما يقاس (بجريمته) اى ان الحساب يكون لمجرد الاعتداء على المال العام، سواء كان الاعتداء بالملايين او بالجنيهات، وسواء كان الاعتداء بالاختلاس او بمجرد الاسراف فى انفاقه فالمال العام فى الدول المتحضرة حرمة تفوق حرمة المال الخاص لانها تتعلق باموال الشعب التى يأتمن الحكومة عليها ويحاسبها عليها اشد الحساب.

واستغلال المنصب العام - فى الدول المتحضرة - جريمة عظمى اذا كان هذا (المنصب) محققا لمصلحة شخصية لمن يشغله لان(مفهوم) العمل العام فى الدول المتحضرة هو خدمة وعطاء وليس كسبا وثراء، فاذا انحرف صاحب المنصب العام فهو لن يكون فقط فاقدا لمقومات شغل هذا المنصب ، لكنه سيكون أيضا قدوة فاسدة لمن يشغل المنصب بعده، ويكون ايضا مشجعا لاصحاب المصالح على سلوك طريق الفساد وصولا الى حق ضائع، او حصولا على (ميزة) لايسمح بها القانون.

وفى الدول المتحضرة يحرص كل من يشغل وظيفة عامة على محاسبة اقاربه والمحيطين به قبل ان يحاسب الآخرين، لان المحيطين بصاحب المنصب العام يمكن ان يستخدموا(قربهم) من صاحب المنصب فى الحصول لانفسهم على مزايا ليست من حقهم او مكاسب لايعترف بها القانون.

ويأتى بعد ذلك كله الثقة التى تتمتع بها الحكومة من شعبها، فيصدقها فى كل ما تعلنه لان جريمة (الكذب) فى المجتمعات المتحضرة هى ابشع الجرائم خصوصا اذا ارتكبها مسئول او صدرت عن صاحب منصب عام وهذه الثقة هى التى تجعل الشعوب تقبل بالتضحيات وتقدم على المخاطر وتتجرع الدواء المر..

وقلت لصديقى الكبير - صاحب السؤال عن حجم الفساد - تعال نطبق هذه المبادئ على مجتمعنا لنعرف اذا كان الفساد ظاهرة عامة ام انه مجرد وقائع(فردية) تبالغ فيها بعض صحف المعارضة وتضخمها، مع ان ما تنشره الصحف (القومية) يفوق فى حجمه وفى مرارته كل ماتنشره الصحف الحزبية.

والحديث عن الثقة(المفقودة) بين الشعب وحكومته يكفى، لان مايراه المواطن العادى فى تعامله مع الاجهزة الحكومية شئ، وما يسمعه من حكومته شئ آخر، فقضاء المصالح اصبح له (ثمن) معلوم رغم ما تعلنه الحكومة عن محاربة الفساد وما (تضبطه) اجهزة الرقابة من وقائع الفساد، فهل يصدق المواطن العادى تجربته اليومية والمتكررة ام يصدق بيانات الحكومة وتصريحات المسئولين..؟